دور التشريـــــع فـــــي تســـــهيل بيئـــة الاستثـــمار (العراق انموذجاً)

The Role of Legislation in Facilitating the Investment Environment (Iraq a model)

م.م. عمر حماد صالح

مجلس الدولة

ماجستير قانون تجاري

أ.د. علي أحمد اللهيبي

المستشار في مجلس الدولة

Omar Hammad Salih

Iraqi State Council

Ali Ahmed Al-Lahibi

Chancellor in the State Council

E-mail: omar81uum@gmail.com

المستلخص

تُساهم التشريعات في تسهيل عملية استقطاب الاستثمارات إلى الدولة ،بالاضافة إلى أهمية تعزيز البيئة الاستثمارية، بما يسهم في تشجيع ممارسة الأعمال في جميع المجالات الاقتصادية، وترسيخ موقع الدولة على خريطة الوجهات المفضلة للاستثمار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.مع رؤية الدولة واستراتيجيةالتوجه نحو قطاعات الاقتصاد الواعدة، بما يؤدي إلى نمو شامل في القطاعات كافة على مستوى اقتصاد الدولة،لأهمية التكامل والتعاون بين جميع المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة.

ومن شأن العوامل المحفزة للاستثمار، دعم بيئة الإعمال من ناحية مرونة التشريعات الاستثمارية، وتسهيل عملية تأسيس الأعمال والبيئة التنظيمية المواتية، وما توفره من بنية تحتية متينة تجعل منها بوابة للمستثمرين إلى الأسواق الإقليمية العالمية، فضلاً عن القدرة المالية التي تمكنها من الاستمرار في ضخ الأموال على المشاريع التطويرية. كما إن من شأن حزمة التشريعات الحكومية وخاصة المتعلقة بالاستثمار ترسيخ موقع الدولة في خريطة الوجهات المفضلة للاستثمار على الصعيد العالمي؛ حيث تحتل الدولة مكانة بارزة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما إن القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار تُشرع الباب أمام المستثمرين العالميين، لتملك كامل لمشاريعهم في قطاعات محددة وفقاً لشروط يحددها القانون.

الكلمات المفتاحية : التشريع ، الاستثمار ، البيئة القانونية ، ثقة المستثمرين .

ABSTRACT

The legislation contributes to facilitating the process of attracting investments to the state, in addition to the importance of strengthening the investment environment, which contributes to encouraging business in all economic fields and establishing the country's position on the map of preferred destinations for investment at the regional and global levels. With the vision of the state and its strategy to move towards the promising sectors of the economy, leading to comprehensive growth in all sectors at the level of the state economy, and the importance of integration and cooperation between all institutions and government and private departments.

The investment-driven factors, supporting the business environment in

terms of flexibility of investment legislation, facilitating business establishment and an enabling regulatory environment, and the solid infrastructure that makes it a gateway for investors to global regional markets. It also has the financial capacity to continue to pump money into development projects. The package of government and investment legislation will also consolidate the state's position on the map of the world's preferred destinations for investment; the country is a prominent attraction for foreign directly investment, especially as laws and regulations governing investment are starting to open the door for global investors, to own their projects in specific sectors under conditions set by law.

Keywords: Legislation, Investment, Legal environment, Investor confidence

المقدمة

Introduction

تختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى باختلاف عدة عوامل عادة ما تحدد توجهات المشرع في هذه الدولة أو تلك في صياغة التشريع المنظم للاستثمار، ومن أهم هذه العوامل الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدولة المضيفة لرؤوس الأموال أو التكنولوجيا، وحاجتها للموارد الطبيعية ومدى توفير اليد العاملة الوطنية وحاجاتها لتشغيلها " مستوى البطالة"، وحجم السوق المحلي ومدى إستيعابه لمنتوجات المشاريع الاستثمارية والقدرة الفنية والمالية واللوجستية لتصدير تلك المنتوجات ، يضاف إلى ذلك ، الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع ، فالتشوهات التشريعية وتعدد المرجعيات بالنسبة للاستثمار والبيروقراطية الزائدة تقوضان البيئة الاستثمارية .

ولما تقدم بيانه، فإن من أهم التساؤلات التي تحاول هذه الدراسة معالجتها هي مسألة فيما إذا كان لصانعي القرار في جمهورية العراق اعتماد تشريعات وسياسات من شأنها أن تحفز زيادة معدلات المشاريع الاستثمارية ، سيما الأجنبية منها لما لها من دور فعال في تعزيزوتطوير البنى التحتية للبلد .بالاضافة الى إن هذه الدراسة ، تتعرض الى بعض المشكلات التي تواجة متخذي القرار الأستثماري في العراق سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص او على مستوى المسؤولين الحكوميين المنوط بهم إتخاذ القرارات والإجراءات والسياسات التشريعية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك في ضوء تطبيق مفاهيم واحكام الاقتصاد والاستثمار في المنظومة التشريعية والأقتصادية لجمهورية العراق .

وهذا يقودنا الى التساؤل الجوهري الخاص وهو : مدى إمكانية قيام متخذي القرار في جمهورية العراق بتبني تشريعات من شأنها أن تعمل على تحفيز معدلات الاستثمار المباشرة في مجالات متعددة ومايترتب عليها من فرص للتوظيف والقضاء او الحد من البطالة ، بالاضافة الى تعزيز وتطوير البنى التحتية للبلد؟

تبرز أهمية الموضوع المذكور آنفاً،لكون المناخ المحيط بالأستثمار سواء كان محلياً ام أجنبياً هو مناخ فيه الكثير من الجدل والتغيير ، ومع الآثار المترتبة عليه ، اكتسب الموضوع اهتماماً ورؤية على نطاق واسع ، فاكتسب أهميته من عنوانه الرئيس . لذلك من الضروري دراسة تأثير ودور التشريع في

تسهيل البيئة الاستثمارية ودوره في التغلب على بعض المشاكل المتعلقة بالأستثمار . ووفقاً لذلك ، وأنطلاقاً من وجود بعض المشكلات التي تواجه متخذي القرار الأستثماري في العراق سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص او على مستوى المسؤولين الحكوميين المنوط بهم إتخاذ القرارات والإجراءات والسياسات التشريعية ، يفترض البحث عنوجود ترابط بين التشريع الخاص بالبيئة الأستثمارية والمشاريع القائمة على الأستثمار وإيجابياتها .

وبالتالي ، فان الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة الدور التشريعي للبرلمان في مجال توفير مناخ أستثماري مثمر وفعال ومنتج من خلال قوة التشريع ودوره في ذلك ، بالاضافة الى بيان مدى ملاءمة التشريعات القائمة للبيئة الاستثمارية ، وصولاً الى امكانية وضع تشريع فعال من شأنه أن يوفر مناخ آمن للبيئة الاستثمارية .

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث تم تقسيمه على مبحثين :

المبحث الأول : السياسة التشريعية الاستثمارية

المطلب الأول : التأطير القانوني للاستثمار

المطلب الثاني : مقومات الاستثمار

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة التشريعية الاستثمارية

المبحث الثاني : الرؤية التشريعية نحو البيئة الاستثمارية

المطلب الأول : أدوات التشريع الفعال لاستثمار ناجح

المطلب الثاني : قوة التشريع لضمان الاستثمار

المطلب الثالث : العوامل المحلية والدولية وأثرها في الاستثمار

المبحث الأول

السياسة التشريعية الاستثمارية

The first topic
Legislative investment policy

البيئة الاستثمارية في العراق ما زالت تُعاني الكثير من المشاكل والمعوقات على الرغم من الخطوات التحفيزية الحكومية التي لم تُؤت ثمارها نتيجة تعدد سلطة إتخاذ القرار الاستثمارية على الرغم من اختصاص الهيئة الوطنية للاستثمار باعتبارها الجهة الوحيدة التي تتولى منح الرخصة او الاجازة الاستثمارية إستناداً الى قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان النافذة الاستثمارية التي يُفترض أن تكون هي المرجعية الوحيدة للمستثمرين تُعاني قصوراً تشريعياً ، بسبب وجود احكام في قوانين خاصة بمؤسسات أُخرى تتطلب عرض المشاريع عليها من لجان مختصة قبل البت في طلبات المستثمرين مما يُؤخر معه البدء بالمشروع الأستثماري ، بالأضافة الى ارتفاع كلفة الأنتاج ، والبنى التحتية وغياب الأتمتة . فالسلطة التشريعية تلعب دوراً هاماً في صنع السياسات العامة من خلال دورها في سن التشريعات وهي شكل من أشكال السياسة العامة ، بالاضافة الى دورها المالي من خلال إقرار الموازنة العامة للدولة التي تعتبر التجسيد المالي والرقمي للسياسات العامة . ومن هذا المنطلق سنتعرف في هذا الجزء من البحث على أهمية التأطير القانونيودوره في تسهيل بيئة الاستثمار وذلك على النحو الآتي :

المطلب الأول

التأطير القانوني للاستثمار

The first requirement
Legal framing for investment

إن التحدي الاقتصادي والسياسي في بلد أقتصادي وتجاري كالعراق ليس وليد اللحظة ولاهو نتيجة نقص الخبرات والكفاءات بقدر ماهو ناتج عن عدم تطبيق الحكومات المتعاقبة للسياسة الاقتصادية المقترحة من الخبراء والمختصين ، فأي بلد يريد النجاح وتوفير فرص الاستثمار عليه ، أن يأخذ بالنصح والارشاد المقدم له من اصحاب الاختصاص وهم الخبراء سواء كانوا أقتصاديين ام ماليين أوغيرهم . فالعملية الاستثمارية تحتاج الى بيئة تشريعية صلبة وقادرة على تشريع القوانين والاحكام التي من شأنها

أن تضع عجلة الاستثمار على الطريق الصحيح . ونتيجة لذلك ، وبغية مواكبة التطورات الحديثة في مجال الاستثمار ورفع التحديات الاقتصادية وبما أن الاستثمار يُعد قاطرة ودعامة أساسية للتنمية المستدامة ، فقد جرى تنظيم الاستثمار في العراق في مرحلة ما بعد احداث (٩) نيسان ٢٠٠٣ من خلال العديد من التشريعات التي صدرت بعد المدة المذكورة ومنها امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ والمتعلق بالاستثمار الاجنبي [١]، وقانون المصارف العراقية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون تنظيم اعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ ، بالاضافة الاصدار المشرع العراقي أول قانون للاستثمار بعد ٢٠٠٣ ، وهو قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وما تلاه من تعديلات ، الذي كان الهدف منه وفقاً لما ورد في بعض مواده ، تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة في عملية تنمية البلاد وتطويرها ، بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي والمختلط للاستثمار من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للتشجيع على اقامة المشاريع الاستثمارية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وغيرها من الأهداف [٢]. فالغاية الاساسية للتشريعات المذكورة كانت فتح المجال امام المستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق ، وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة بُغية تسهيل وتوفير بيئة آمنة وقانونية ضامنة لحقوقهم [٣].

بعد ذلك صدر قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ وهو التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، والذي شُرع من أجل معالجة المعوقات التي ظهرت في أثناء تطبيق قانون الاستثمار المذكور آنفاً وتعديلاته ، وهذا التعديل يكاد يُعد نقطة تحول في السياسة الاستثمارية التي قربت التشريع الاستثماري الوطني من المعايير الدولية ، المتعلقة بالبساطة والمرونة والشفافية ، وتحسين العلاقة بين المستثمر وهيئة الاستثمار بغية تحسين مناخ الاستثمار ، فضلاً عن مراجعة الاحكام المتعلقة بالتشجيعات الضريبية واتخاذ تدابير أكثر تشجيعية لتوفير بيئة استثمارية آمنة . بالاضافة الى منح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين[٤] .

من ناحية أُخرى ، ولغرض تشجيع وتحفيز المستثمرين ، شرعت الحكومة الى اصدار نظام بيع وإيجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الذي قضى ان للهيئة الوطنية للاستثمار ولاغراض الاسكان تمليك الارض الى المستثمر مجاناً ولايحتسب سعر الأرض ضمن قيمة الوحدة السكنية المباعة للمواطن[٥] هذا من جهة ، ومن جهة أُ خرى ، فقد نص البند (١) من الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من المادة (١٠) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدلة بالمادة

(٧) من قانون التعديل الثاني رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ على (يجوز تمليك المستثمر العراقي او الأجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ، وللمستثمر العراقي او الأجنبي شراء الأرض العائدة للقطاع الخاص او المختلط لاقامة مشاريع الإسكان حصراً شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الأساسي) [٦].

كما إن معاهدات الاستثمار سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف تُعد اليوم الوسيلة الناجعة و الأساسية التي يسعى من خلالها المستثمرون إلى حماية حقوقهم فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ضد الدول المضيفة ، إذ يمثل استخدام هذه المعاهدات لحماية الاستثمار الأجنبي تحولا كبيراً بعيداً عن استخدام القانون الدولي العرفي الذي كان تأريخيا الوسيلة الرئيسة لحماية الأجانب الذين يشاركون في التجارة. بالأضافة الى إن اتفاقيات الاستثمار الدولية ، هي أكثر واقعية من القانون الدولي العرفي ومصادر القانون الدولي الأخرى مثل المبادئ العامة ، إذ توافر معايير واضحة إلى حد معقول لحماية المستثمرين الأجانب ويمكن تفسيرها وتطبيقها من المحاكم الدولية. ولعل الأهم من ذلك ، أنه يمكن تشريع المعاهدات لتناسب الاحتياجات الفردية للدول المعنية ، وفقًا لمرونة مفيدة في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي[٧].

ولغرض الاستمرار بتشجيع المشاريع الاستثمارية المنفذة ونتيجة للازمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد والتي سببها تهاوي أسعار النفط العالمية وظروف جائحة كورونا (COVID19) وما نتج عن ذلك قلة الموارد المالية وضعف في السيولة النقدية للبلد ، فقد بادر البرلمان العراقي الى تشريع قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠ ، ومن ضمن مواده تخصيص نسبة لاتقل عن (١٥٪) من كافة القروض لتصرف على المشاريع الاستثمارية وتنمية الاقاليم المستمرة في جميع انحاء العراق [٨].

وعليه ، يمكن القول إن القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار تُشرع الباب أمام المستثمرين العالميين، لتملك كامل لمشاريعهم في قطاعات محددة وفقاً لشروط يحددها القانون ، من جانب آخر ، فإن البيئة القانونية والمحفزات الحكومية الكبيرة ، مثل قوانين التملك الحر، وحق الانتفاع للأجانب غير المقيمين بالدولة في بعض المشاريع العقارية وغيرها من القوانين والتشريعات الحافزة للاستثمار، إضافة إلى التعاون الوثيق بين المؤسسات الحكومية وتضافر جهود القطاع الخاص ؛ قد تثمر عن كسب ثقة المستثمرين. وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر بمنظومة الاستثمار بالعراق من خلال الحد من تضارب

التشريعات التي تتعارض مع القوانين والأنظمة التي تنظم عملية الاستثمار ، إضافة إلى الجدية في تفعيل النافذة الاستثمارية من خلال مركزية القرار، وعدم حاجة المستثمر لمراجعة مؤسسات أخرى. لذلك ضرورة استقرار التشريعات، خصوصاً فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل وتقديم حوافز إضافية للمستثمرين تشجع على تعزيز جاذبية العراق للاستثمارات، مع ضرورة وجود مظلة واحدة تتعامل مع المستثمر في جميع الأجراءات ، بغية خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار هذا من جانب ، ومن جانب اخر ، تظافر جهود جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتسهيل الاجراءات وإزالة العقبات من نشاط الاستثمار الوطني والأجنبي وتشجيع نظم الشراكة بأنواعها المتعددة بين القطاع العام والخاص ، والتأكد من ضمان كفاءة النظام وعدالة الاطار القانوني للشراكة لايجاد شراكات مع المستثمرين الاجانب لإنفاذ مشروعات حيوية تسهم في بناء الدولة وتطورها .

المطلب الثاني

مقومات الاستثمار

The second requirement
The fundamentals of investment

تبنت الحكومة العراقية ما بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق فضلاً عن تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل ورفع تحديات السوق ، الا أنه وعلى الرغم من المحفزات التي وفرتها الحكومة في قطاع الاستثمار ظل البلد يُعاني وضعاً استثمارياً متردياً نتيجة الفساد والبيروقراطية المعقدة ، يضاف الى ذلك أزمة الاقتصاد المعتمدة على النفط وحده . واقتصار الاستثمار بحسب خبراء الاقتصاد على الجانب النفطي رغم مايشهده من فساد وابتزاز وغيره ، إذ تم تجاهل الاستثمار في القطاعات الانتاجية ، اضافة الى غياب البيئة الاستثمارية الجيدة والظروف المناسبة بسبب مايشهده البلد من خراب واسع ، وهذا ما ادى في نهاية المطاف الى أن يكون الاستثمار في العراق في وضع سيئ نتيجة الفساد المالي والاداري والقرارات المتناقضة والبيئة الطاردة للاستثمار والمستثمرين ، ولو توافرت الظروف المناسبة ، لكانت هناك فرص استثمارية كثيرة وكبيرة .

بالاضافة الى أنه مع تزايد حدة الأزمات الأقتصادية المتوالية أنخفضت معدلات الاستثمار مما دعت هذه المؤشرات السلبية الحكومة العراقية الى البحث عن البدائل الضرورية بقصد تهيئة المناخ

الملائم لتطوير الاستثمار . لذلك فأن مقومات الاستثمار الفعال والناجح تتطلب في بلد كالعراق مثلاً في ظل اعتماده في سياسته المالية على الموارد النفطية والتي تشكل العائد الأكبر من موازنات البلد تفعيل العمل بالموارد غير النفطية ومنها المنافذ الحدودية والتخطيط الستراتيجي لإنشاء مصانع كبيرة التي من شأنها أن تقوي الاستثمار لتشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة في القطاع الزراعي والصناعي وغيرها من القطاعات والتي تُعد من أهم القطاعات الأنتاجية في مجال الاستثمار الناجز ومن شأنها أن تدر موارد مالية تُنعش من قدرات البلد المالية ، وعليه ، لابد من توجيه الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية نحو القطاعات الأنتاجية .

كما انه وللأسف الشديد لايوجد دعم معين وواضح للمستثمر في العراق على غرار بعض الدول التي تدعم المستثمر اذا ما أراد الاستثمار فيها ، حيث يقع على عاتقه دفع (٦٥٪) من مبلغ الاستثمار و (٣٥ %) الاخرى تُدفع من الدولة للمستثمر فيها في حالة تعرض مشروعه الاستثماري الى الازمات في حالات الطوارئ وغيرها ، أي إن تلك الدول تكون داعمة وساندة للمستثمر ، من ناحية أُخرى ، قوانين الاستثمار في بعض دول العالم تنص على معاملة الخسائر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في حالات الطوارئ والحروب المعاملة ذاتها التي تتلقاها خسائر المواطن . من ناحية أُخرى، فإن التشريعات المتعلقة بحماية المستثمر والاستثمار عملياً لاتطبق بصورة دقيقة بسبب البيروقراطية والتعقيدات التي ترافق الاستثمار، كما أن بيئة الاستثمار في العراق ناقصة ولاتشجع المستثمرين العراقيين والاجانب ، مما يُزيد من ضرورة البدء بمقومات الاستثمار وتطبيق الاصلاحات الضرورية لمعالجة وإزالة أية عقبات وقيود تعوق القطاع الخاص وتقوض الاستثمار .

ولكل ماتقدم ذكره ، فان الاستثمار يُعد محوراً أساسياً من محاور التنمية في مختلف القطاعات كونه الأسلوب الأكثر امتثالاً لتوظيف الامكانيات والطاقات التي تستطيع الدولة من خلالها القيام بحركة التنمية بما يواكب التحديات والمعوقات الدولية المعاصرة ، وبالتالي تجعل من الدولة بيئة حاضنة للاستثمارات الوطنية والاجنبية [٩].

ونرى بأن بلد كالعراق يوجد فيه الكثير من المقومات التي يمتاز بها ، تجعل منه بيئة مناسبة للاستثمار فيه ، لو توافرت الارادة الحقيقية والصلبة ، وما الموقع الجغرافي الذي يمتاز به عن غيره من البلدان المجاورة له لهو خير دليل على ذلك ، إذ يمتاز بموقع فريد يجعل منه منطلقاً لتعزيز الروابط التجارية بين اوروبا والدول الاقليمية الاخرى ، بالاضافة الى أمكانية التعاون بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية ، بغية الاستثمار في مجال الطرق وغيرها من خلال منح رخص استثمارية والتي بدورها ستحقق نقلة نوعية وفريدة في سياسة الدولة تُسهم في تنويع مصادر الدخل .

لذلك، يمكن القول بأن هناك مقومات اساسية لابد من توافرها في اي بلد اذا ما اراد التطور ومواكبة التكنولوجيا الحديثة وبناء مشاريع استثمارية عملاقة تجعل منه بلد ريادي و استثماري بامتياز، ومن اهم هذه المقومات لاي استثمار ناجح وفعال ، تتمثل بوجود استقرار سياسي واقتصادي يُساهم بجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية ، وكذلك وجود مناخ تشريعي حيوي وملائم للمستثمرين من شأنه وضع قوانين تضمن الاستثمار وبما تساهم في طمأنة المستثمر بوجود العديد من الضمانات والامتيازات ، من ناحية اخرى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال انشاء المدن الصناعية واقامة مشروعات البنية الاساسية ، ومن ابرز الامثلة على ذلك ، مصادقة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة العراقية على التصميم الاساس لمدينة الرمادي مركز محافظة الانبار بغية مواكبة التطورات الحديثة وضمن مشروع المدن الجديدة الذي تبنته الوزارة المذكورة في عموم المحافظات العراقية ، وهذا من شأنه أن يكون عاملاً اساسياً في جذب المزيد من الاستثمارات التي تعود بالفائدة الرئيسة على البلد .

واخيراً ، الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي الذي اصبح مجالاً ثرياً لأي بلد استثماري في الوقت الحاضر ، سيما وإن موارده لاتزال غير مستغلة ، وبحسب آخر أحصائية صادرة عن منصة نويما الامريكية(Noemi US)للبيانات والابحاث فقد جاء العراق بالمرتبة (١١) عالمياً بأكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم خلال عام ٢٠١٩ وبمقدار (١٣٢,٢٢) ترليون قدم مكعب ، فهناك إمكانيات اقتصادية واعدة وفرص استثمارية كامنة تبحث عن من يستغلها بالوجه الصحيح .

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة في السياسة التشريعية الاستثمارية

The third requirement
Factors affecting the legislative investment policy

كي تتحقق عمليات الاستثمار في اي بلد لابد من وجود عوامل محيطة بالبيئة الاستثمارية سواء الداخلية منها او الخارجية ، حيث من شأن هذه العوامل أن تؤثر بطريقة واخرى في سير المشروع

الاستثماري والمستثمر معاً . ولمعرفة ابرز هذه العوامل فأننا نبينها بحسب الآتي:

أولاً ــ الاستقرار السياسي : الاستقرار السياسي في أي بلد يلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في المستثمر والاستثمار على حد سواء في البلد المستضيف للاستثمار ، وهذا الاستقرار السياسي يعتمد بالدرجة الأساس على حجم المخاطر السياسية التي تكاد تختلف من بلد الى اخر ، والمتعلقة بنوع الحكومة وطريقة تشكيلها والتداول السلمي للسلطة ، فضلاً عــن الصراعات والنزاعات والاضطرابات الداخلية ، و طبيعة العلاقات مع الدول الاقليمية والعالم الخارجي وتأثير ذلك في حجم الاستثمارات وأمكانية دخول المستثمرين للاستثمار ، لذلك على المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار هذه المخاطر وطبيعتها كي لايتعرض مشروعه الاستثماري الى الخطر والضرر ، من ناحية أُخرى ، فإن الاستقرار السياسي من شأنه أن يُساهم في استقرار التشريعات المنظمة والمشجعة للاستثمار . كما أن سياسة الحكومة من شأنها أن تؤدي دوراً كبيراً في استمرار المشاريع الاستثمارية من خلال الانفتاح الاقتصادي وثبات حجم وقيمة العملة النقدية [١٠] .

ثانياً ــ الاستقرار الاقتصادي:يمثل العراق مركز اقتصادي مهم وفعال وهذا امر تدركه جميع الاقتصاديات على مستوى العالم ، إذ يُؤكد الخبراء الدوليين إن بلد كالعراق ممكن أن يكون نمر اقتصاد ثامن على مستوى العالم ، وهذا ليس بالامر المعقد او غير الممكن بلوغه في ظل توافر الثروات الطبيعية و الموارد البشرية وغيرها. فالاستقرار الاقتصادي يُقاس بحجم المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ، سواء كانت هذه المخاطر داخلية مثل درجة النمو ومعدل البطالة والتضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة وحجم الاستثمارات الممولة داخلياً ، او خارجية بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى وشروط التبادل المالي والتجاري وغيرها من المخاطر ، فكل هذه تؤثر في قرارات الاستثمار والمستثمرين [١١].

ثالثاً ـ أسعار الفائدة :لسعر الفائدة تأثير فعال على النشاط الاقتصادي والذي يمتد تأثيرهبدوره على الاستثمار من خلال كلف الاستثمارات وعوائدها ،حيث إن معدل سعر الفائدة يُعد سعر رأس المال او التمويل ، فالعوامل التي تُؤثر على اسعار الفائدة متعددة ومنها مدة الاستثمار كلفة التخمين مقدار العرض والطلب بالاضافة الى السياسة النقدية المتبعة في البلد المستضيف للاستثمار ، من جهه اخرى ، فإن لتقلبات اسعار الفائدة العالمية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلة والخارجة من الدولة ، إذ أن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي الى انتقال الاموال المحلية الى الخارج وبالتالي التأثير على حجم

الاستثمارات المحلية .

رابعاً ــ معدلات التضخم : إن ارتفاع معدل التضخم له تأثير سلبي في الأستثمار ، إذ انه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاعات الاعمال ، وبالتالي عدم قدرة المستثمر في معرفة الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل او الاموال المستثمرة ، وهذا بدوره يؤدي الى رفع المخاطر نتيجة الارتفاع العام بالاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، من ناحية اخرى ، التأثير على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر ، الذي يؤدي الى انخفاض الرغبة بالاستثمار .

أذن ، من شأن هذه العوامل وغيرها ، أن تُساهم في التأثير على المشاريع الاستثمارية من خلال مايترتب عليها من مخاطر التي يجب أخذها بنظر الاعتبار منجانب المستثمر والدولة المضيفة له على حدا سواء ، حيث تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دوراً أساسياً وهاماً في زيادة معدلات الأستثمار ، وعلى وجه الخصوص الأجنبية منها ، لاسيما على الدولة المستثمرة .

المبحث الثاني

الرؤية التشريعية نحو البيئة الاستثمارية

The second topic

Legislative vision towards the investment environment

تحتل قرارات الاستثمار دوراً مركزياً بين محددات النمو، إذ كشفت دراسات تجريبية ، إن الاستثمار الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التوضيحي الأقوى لنمو الدولة ، كما إن الاستثمار هو أيضًا العنصر الأكثر تباينًا في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي فإن فهم محدداته قد يلقي الضوء على مصدر التقلبات الدورية. لذا عادة ما يكون صانعو السياسة قلقين في شأن التأثير النهائي لتدابير السياسة البديلة على الاستثمار وتنوعه[١٢] .

كما إن زيادة المشاريع الاستثمارية تتطلب احداث ثورة جذرية في البيئة التشريعية والتنظيمية والاجرائية للاستثمار في العراق ، وهذه تتطلب درجة عالية من الشفافية والجدية والارادة الحقيقية بأعتبار ذلك هو الوسيلة الفعالة والوحيدة لهزيمة البيروقراطية العتيدة في المؤسسات الحكومية ، التي ونتيجة لتعقيداتها واجراءاتها المملة والطويلة أضاعت الكثير من الفرص والمشاريع الاستثمارية جراء تعقيداتها ورتابتها الادارية وضعف الاداء ، والتي ثبتت نجاعتها في الدول المتقدمة من خلال توفير الدعم الاكبر للقطاع الخاص الذي يُسهم بفتح آفاقاً جديدة للعمل وفق رؤيا متكاملة وهادفة نحو الاستثمار وتطويره .

وبناءً على ما ذُكر آنفاً ، سنسلط الضوء في هذا الجزء من البحث على أساليب أو أدوات التشريع التي تُساهم في تكوين وانضاج المشاريع الاستثمارية من خلال توفير الادوات الرئيسة والضرورية التي ينتج عنها مشروع استثماري فعال ، وهذا سيكون في المطلب الاول من هذا المبحث . اما في المطلب الثاني ، أردنا من خلاله بيان قوة التشريع الالزامية وآثرها لضمان استمرار المشاريع الاستثمارية . اخيراً ، وفي المطلب الثالث ، خصصناه لبيان العوامل المحلية والدولية وأثرها على الاستثمار. وهذا ما سيتم بيانه من خلال الآتي :

المطلب الأول

أدوات التشريع الفعال لاستثمار ناجح

The first requirement
Tools of effective legislation for a successful investment

الدولة المضيفة للاستثمار تحاول جاهدة ان يكون لديها من العوامل والمقومات ما يلهب شهية المستثمرين ويدفعهم الى القدوم بلا تردد من أجل الاستثمار في تلك الدولة ، كأن تكون تلك الدولة لديها من الثروات المعدنية كالبترول والغاز وغيره كما في دول الخليج ، أو السوق الكبير كما في الصين والبرازيل ، بل قد توجد الكثير من العوائق والمعوقات امام الاستثمار في هذه الدول ولكن العوائد أكبر ، وهذا يمكن عكسه على القصة الشهيرة ، حيث أعتادت احدى المضيفات الجوية في واشنطن الامريكية خلال خمسينات القرن على تقديم النصح والارشاد لمن تأتـي حديـثة في العمل بقولها" *للنجاح في تلك المهنة ، ينبغي أن تكوني ، جميلة ، فإن لم تكـوني جميلة ، فأنصحك بتعلم الحديث بالفرنسية* *"Either to be pretty or I suggest to speak French* تلك هي نفس الحقيقة للدول المضيفة للاستثمار ، تكون جميلة بما تملكه من عوامل الاستثمار ، ولكن أن لم تكون جميلة بمعنى لاتتوافر فيها الثروات الطبيعية ولا الاسواق الكبيرة ، فأن الطريقة الوحيدة لاستقطاب وجذب الاستثمار من خلال " تعلم الحديث بالفرنسية " بمعنى أن تجعل تلك الدولة من نفسها مصدراً لجـذب الاستثمار والمستثمرين بـأن " تتجمل" من خلال سياستها الترويجية لجذب المستثمرين اليها [١٣]، والعمل على استقرار وتطوير التشريعات الفعالة والرصينة التي تكفل وجود رؤيا تشريعية ثابتة ومستقرة تُعد ضمانة حقيقية وفعالة للمستثمر، وبما يُحقق الأمان القانوني له ولمشروعه الاستثماري . فهناك عدة دول عملت على الترويج عن مشاريعها الاستثمارية بطرق ووسائل مختلفة الغاية منها كانت استقطاب الشركات ورجال الاعمال وجذبهم اليها ، ومن أمثلة ذلك، ما قامت به اندونيسيا من خلال مكاتبها الخارجية الموجودة في اغلب دول العالم بالترويج عن فرصها الاستثمارية ، بالاضافة الى تقديم خدمات حتى ما قبل عملية الاستثمار، وكذلك مافعلته المجر إذ أنشأت مكاتب عدة حول العالم بغية توفير المعلومات التشريعية والاقتصادية والمشاريع الاستثمارية للراغبين بالاستثمار فيها وماتقدمه الحكومة من امتيازات وحوافز في هذا المجال [١٤]. من جانب اخر ، عملت دولة قطر وفي ضوء القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ المتعلق بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي ، على اطلاق " وكالة ترويج الاستثمار " من اجل تحقيق رؤية دولة قطر٢٠٣٠ من خلال توعية مجتمع المال والأعمال بأهم مستجدات بيئة الاستثمار

بغية تحقيق التنويع الاقتصادي بما يتوافق مع رؤيتها التشريعية[١٥] .

من جهة اخرى ، ان تنظيم العملية الاستثمارية تقتضي وجود نظام قانوني متطور وفعال في الدولة المضيفة من شأنه أن يرسي الأُسس التي تضمن تدفق المشاريع الاستثمارية على نحو يرعى مصلحتها الوطنية ، والمتمثلة في إنجاز خطوات واضحة وصريحة في طريق التطور ، بالأضافة الى أن تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تلك الدولة يتطلب الترويج للفرص الاستثمارية ومزاياها الكائنة فيها واطلاعهم على الأوضاع القانونية ليتأكدوا من عدم وجود مخاطر غير تجارية[١٦] .

وهذا بطبيعة الحال يتجسد بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين وتزيل القيود والحواجز التي تعترض طريق استثماراتهم ، كما أن من شأن ابرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارسواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف أن تساهم في حماية وضمانة مصالح رعايا الدول الاطراف في تلك الاتفاقيات .

من ناحية اخرى، فأن ضمانات حماية الاستثمار امر بالغ الأهمية للاحتفاظ بالاستثمارات وتوسيعها على المدى الطويل من جميع انواع الاستثمار الأجنبي ، حيث يقدر اكثر من (٩٩٪) من المستثمرين أنواعاً عدة من الحماية القانونية إذ يرون إنها ذات أهمية بالغة وحاسمة في الاستثمار ، ومن هذه الضمانات القدرة على أستبدال العملة من داخل الدولة المضيفة وتحويلها الى الخارج ، و توفير الحماية القانونية الصارمة من مصادرة المشروع الأستثماري ، والأخلال بشروط العقد ، وأخيراً ، الحماية ضد السلوك الحكومي التعسفي [١٧].

المطلب الثاني

قوة التشريع لضمان الاستثمار

The second requirement
Legislative power to ensure investment

إن سن التشريعيات المحفزة او الطاردة للاستثمار يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تُسهل من عملية جذب الاستثمار ، بالاضافة الى ان هذا الامر يتطلب وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات إذ يُعد من العناصر المهمة في تهيئة المناخ الاستثماري ، كما إن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين بعد تشريعها واقرارها ، الدور الكبير والرئيس في جذب

الاستثمار سواء الاجنبي منه او المحلي من خلال التسهيلات وتيسير الاجراءات ، او طرده من خلال التعقيدات والمعوقات وطول فترة الاجراءات وغيرها . بالاضافة الى إن تحقيق الأمن الاستثماري لايتحقق بكبسة زر ، أو آليات مباشرة مهما تطورت ، وإنما يحتاج الى منظومة وقاعدة تشريعية صلبة وثابتة ومتكاملة يكمل بعضها البعض ، بعضها مباشر التأثير وبعضها ليس كذلك ، إذ إن عمليات الاحتيال الابداعية والمراوغة لازالت في عالمنا المعاصر على أشده . ففرص الاستثمار في بلد كالعراق مفتوحة بشكل استثنائي الا انه يوجد مثلث موت يضع العراقيل امام نهوضه وتطوره الا وهو الفساد والمحاصصة والعنف ، وتوفر الارادة السياسية لكسر هذا المثلث بات ضرورة ملحة للنجاح خلال المرحلة المقبلة .

من جانب اخر ، فأن التشريع من شأنه أن يُساعد على تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب ، حيث انه بقدر ما تنجح الحكومات في إصدار التشريعات المناسبة والملائمة لاوضاعها المحلية والمنسجمة مع المتغيرات الدولية ، بقدر ما ينعكس ذلك في استقطاب المزيد من المستثمرين للتوسع الاستثماري ، مما يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمارات وزيادة في معدلات النمو ، التي بدورها تؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض مستوى البطالة . لذا ، فأن أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر هو التشريع ، وبالتالي فأن عدم الاستقرار التشريعي معناه عدم استقرار قواعد المصلحة او اللعبة ، كما يُقال ، وبطبيعة الحال هذا يؤدي الى وجود مناخ غير مستقر ويتسم بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية ، ويجعل المستثمرين متخوفون ومترددون كثيراً للقيام بمشاريع استثمارية جديدة [١٨].

لذلك فأن التشريع او القانون ينبغي أن يكون انعكاساً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموجود في المجتمع ، فهو أداة لترجمة السياسات الى قواعد وإجراءات لتحقيق الاهداف التي تتبناها الدولة ، فلابد من التوفيق بين السياسة التشريعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ورغبة تلك الدولة في اقامة وحماية المشاريع الاستثمارية المقامة على أراضيها . وهذا يتطلب ابراز الدور الحقيقي لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل من قبل الهيئات العاملة على تطبيقه كالهيئة الوطنية للاستثمار ومدى قيامها بالدور المناط بها قانوناً بغية توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمر [١٩].

ومن المناسب بالنسبة للحماية القانونية ، فهي لاتتمثل بصورة أساسية في مدى ماتوافره القوانين من ضمانات موضوعية لحماية الاستثمارات المحلية او الأجنبية فحسب ، بل في مدى فعالية تنفيذ هذه القوانين عند ظهور النزاعات والصراعات ، وفي قدرة المستثمر الأجنبي على الرجوع الى السلطات القضائية في حال نشوء تلك النزاعات بينه وبين الطرف المحلي . ذلك أن المشكلة الحقيقية التي يواجهها

المستثمر الأجنبي هي ليست مشكلة تعريف حقوقه والتزاماته أو تحديد مداها فحسب بقدر ما هي مشكلة البحث عن وسيلة مستقلة ومحايدة وفعالة يمكنه اللجوء اليها للفصل في النزاعات الأستثمارية التي قد تنشأ بينه وبين الدولة المضيفة ، من خلال احكام القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار . فالثبات التشريعي (Legislative stability) يُعد ضمانة رئيسة وفاعلة من ضمانات الأستثمار ، من خلال تطبيق القانون الاصلح للمستثمر ، كما أن من شأن الاستقرار او الثبات التشريعي ان يحقق للمستثمر اطمئناناً على مشروعه الاستثماري [٢٠].

ولذا نرى ، إن الثبات والاستقرار في التشريعات المتعلقة بالاستثمار له أهمية كبيرة وفعالة للمستثمر لاسيما الأجنبي ، بوصفها المرآة الحقيقية التي تعكس بوضوح الرؤية التشريعية المستقرة للدولة المضيفة للاستثمار.

لما تقدم آنفاً ، نرى ، إن مسألة جذب الاستثمار والترويج لاستقطابه من جميع أنحاء العالم ليست مسؤولية الدولة او جهات الترويج له وحدها ، بقدر ماهي ثمرة تعاون وتكاتف جميع المؤسسات والجهات ذات الصلة بالاستثمار ، لاسيما الجهات المسؤولة والمعنية بالتخطيط والتشريع والبنى التحتية وكل ماله علاقة ببيئة العمل والاستثمار ، وهذا ما اثبتته التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال . من ناحية اخرى ، على الحكومة العراقية أن تدرك أن عملية تحسين بيئة الاستثمار لاتتوقف بل هي متواصلة و مستمرة ، وأنها مرتبطة بالتطوير الدائم للبيئة التشريعية والاجرائية والمؤسسية ، على أُسس ومعطيات تُراعى فيها التطورات والمستجدات الاقليمية والدولية ، والتركيز على مواطن القوة والخلل والضعف والإمكانات والتحديات لامكانية التعامل معها بصورة إيجابية ، بما ينعكس في المحصلة على تحسين الوضع التنافسي للدولة كبيئة جاذبة ومنافسة للاستثمار مقارنة بدول المنطقة والعالم ، بالاضافة الى تعزيز الشفافية في الاجراءات والأخذ بافضل الممارسات في التخطيط من خلال وضع السياسات المتناغمة ، وتجسيد العمل الاستثماري على ارض الواقع .

المطلب الثالث

العوامل المحلية والدولية وأثرها على الاستثمار

The third requirement
Local and international factors and their impact on investment

فيما سبق لاحظنا وجود عدة عوامل وتحديات داخلية وخارجية تُحيط بالبيئة الاستثمارية ، والتي من شأنها أن تُساهم في التأثير على المشاريع الاستثمارية من خلال مايترتب عليها من مخاطر التي ينبغيأن تُؤخذ بنظر الاعتبار من جانب المستثمر والدولة المضيفة له على حدٌ سواء . وهذه بحد ذاتها تمثل عقبات وتحديات داخلية ينبغي على الدولة المستضيفة معالجتها قبل الشروع بتنفيذ المشاريع الاستثمارية ، بغية تهيئة الارضية والمساحة الخصبة لتنفيذ تلك المشاريع . اضف الى تلك المعوقات ، الفساد المالي والاداري وبطء الاجراءات الادارية ، وكذلك ضعف القطاع المالي والمصرفي وعجزه على منح القروض للمستثمرين وتمسكه في الوسائل التقليدية المتبعة في أداء مهامه ونشاطاته وتأثير ذلك في خفض وضعف حجم تدفقات رؤوس الأموال المستثمرة .

ونتيجة ذلك ، لابد من انتهاج منظومة تشريعية تُواكب التطورات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية ، تجعل من البلد في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار ، فالسياسة المالية والتشريعية تحتاج الى كفاءات وخبرات على مستوى من الوعي من أجل عقد الاتفاقيات الاستثمارية الضرورية بغية رسم السياسات الصحيحة والمناسبة لاقامة المشاريع الاستثمارية والتواصل مع العالم الخارجي والمعرفة بالاسواق العالمية في هذا المجال [٢١]، من ناحية اخرى ، المساهمة في تعزيز تواجد الشركات العاملة في خدمات تكنولوجيا المعلومات ، وتشجيع الاستثمار والتوظيف في هذا القطاع ، فضلاً عن أهمية القرار لتطوير الصناعة المحلية . فالتدفقات الاستثمارية تُعد ذات نوعين تدفقات متعلقة بمجال الاستثمار الخاص والاستثمار العام ، والقرار في الاستثمار يكون مشترك بين المستثمر الخارجي وبين الدولة من جهة جاهزية الاقتصاد والبيئة الداخلية تشريعياً ومؤسسياً وأجرائياً ، كما أن اتساع السوق الداخلية واتساع فرص تسويق المنتج خارجياً عوامل تعمل على جذب الاستثمار [٢٢].

الخاتمة

Conclusion

بما إن الاستثمار يمثل الدعامة الأساسية لكل مشروع تنموي مستدام ، يروم تحقيق العدالة الاجتماعية ، والحفاظ على الموارد المالية آنياً ومستقبلياً ، فكل هذا وغيره ، يتطلب توفير التشريعات الضامنة له والمستقرة وعدم تعارضها مع بعضها البعض . وعليه فأن من أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال بحثنا لموضوع دور التشريع في تسهيل البيئة الاستثمارية هي الآتي :

١- إن البيئة الاستثمارية في العراق مازالت تُعاني من تشوهات تُضعف تنافسية البلد في مجال الاستثمار، نتيجة تضارب قانون الاستثمار مع قوانين مؤسسات الدولة الاخرى . وإن المستثمر اذا ما أراد الاستثمار في العراق فأنه يصطدم بالبيروقراطية القاتلة نتيجة الأجراءات المملة والمعقدة وحاجته الى مراجعة عدة جهات لإنجاز المعاملات والتراخيص التي يحتاجها قبل البدء بالعمل .

٢- غياب المرجعية الواحدة للتعامل مع المستثمرين ، حيث إن الخطوات التحفيزية الحكومية للاستثمار ما زالت لم تُؤت ثمارها . كما إن النافذة الاستثمارية تكاد تكون منقوصة الصلاحيات .

٣- عدم ثبات التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار والتي لاتزال تُعاني من الكثير من التقلبات الحاصلة في البيئة القانونية والتشريعية .

٤- الافتقار الى منظومة تشريعية ، تُواكب التطورات الاقتصادية والأستثمارية والتكنولوجية على المستويين الإقليمي والعالمي .

٥- من الخطأ الفهم من إن التحكيم يمثل التنازل عن الحصانة السيادية للدولة ، حيث تبقى أعمال السيادة أمر محفوظ لكل دولة ، وأن التحكيم يمثل التنازل عن الحصانة القضائية وامكانية أن تكون الدولة طرفاً في تحكيم دولي .

اما أهم التوصيات التي خلصنا اليها من بحثنا هذا فتتمثل في الآتي:

١- إنشاء مصرف تنموي برأسمال لايقل عن (٥) مليارات دولار لايتم دفعه وانما عن طريق اصدار سندات يمكن توفيرها عند الحاجة ، وإن من شأن حسن ادارة المصرف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، أن يؤدي الى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية .

٢- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية المتمثلة بقطاعات الزراعة والصناعة والبنى التحتية بدلاً

من التركيز فقط على حقول النفط ، ووفق المجالات التي تضعها الحكومة من خلال اعلانها للفرص الاستثمارية . بالاضافة الى تفعيل العمل بالموارد غير النفطية كالمنافذ الحدودية والتخطيط الستراتيجي لإنشاء مصانع عملاقة من خلال الاستثمار تُساهم في تشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة .

٣- العمل على تطوير ودعم قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل باحكام جديدة مبسطة وجاذبة للمستثمرين من التسهيلات الى السرعة في التنفيذ من خلال تعديل بعض احكامه او تطويرها كالمادة (٦) و(٧) منه ، بالاضافة الى تعديل البند (رابعاً) من المادة (٥) منه في شأن وضع تعريف خاص للحكومات المحلية ، إذ انه عرف هيئة الاقليم وهيئة المحافظة والهيئة الوطنية للاستثمار في المادة (١) الا إنه لم يتضمن تعريفاً للحكومات المحلية الواردة فيه . وأن كانت معروفة او مُعرفة في قوانين أُخرى .

٤- أن تعمل الحكومة على تشجيع وإنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم اساليب جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وتشجيع الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي .

٥- يعيش العالم الآن على عصر المعلومة ، ومن الأهمية توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الاقتصاد العراقي التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون هذه المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لايشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية ، على أن تتضمن هذه المعلومات المفاهيم الأساسية للقوانين المتعلقة بنشاط المستثمرين ومنها قوانين الكمارك والضرائب والعمل وغيرها ، بالاضافة الى إنشاء وكالة او مكتب للترويج عن الاستثمار على غرار الدول الاخرى كقطر واندونيسيا وغيرها .

الهوامش

Endnotes

[1] نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية بالعدد (٣٩٨٠) في ٢٠٠٣/٣/١ وتم الغاءه بموجب المادة (٣٥) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

[2] المادة (٢) من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل .

[3] د. قيصر يحيى جعفر ، الوافي في شرح احكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (دراسة تحليلية لقانون الاستثمار العراقي وتعديلاته والتشريعات المتعلقة به) ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٨٣ .

[4] قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

[5] البند (أولاً) من المادة (٥) من نظام بيع وإيجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ .

[6] قرارات مجلس الدولة وفتاواه لعام ٢٠١٧ ، قرار رقم (٢٠١٧/٧٥) في ٢٠١٧/٧/١٩ ، ص (٢٠٩-٢١٠) .

[7] Collins, David. “Bilateral, Regional andMultilateral Investment Agreements and Investment Contracts.”Chapter. In *An Introduction to International Investment Law*, 33–64. Cambridge: Cambridge University Press, 2016. https://doi.org/10.1017/CBO9781316675687.002

[8] نص البند (اولاً) من المادة (١) من قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠ رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ على (يخول وزير المالية الإتحادي صلاحية الإقتراض محلياً وخارجياً من خلال إصدار حوالات الخزينة والسندات والقروض المحلية وكذلك الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الأجنبية لتمويل النفقات العامة على أن تخصص نسبة لاتقل عن(١٥٪)من كافة القروض لتصرف على (المشاريع الإستثمارية وتنمية الإقاليم) المستمرة في جميع أنحاء العراق ما عدا وزارة النفط مع مراعاة أن تكون أولوية التمويل للمحافظات الأقل تمويلاً في السنوات السابقة .....) .

[9] د. فاتن عبد الأول منشى ، *الاستثمارات العربية : كمدخل للتكامل الاقتصادي* ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٩ .

[10] د. دريد كامل آل شبيب ، *الأستثمار والتحليل الاستثماري* ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .

[11] د. دريد كامل آل شبيب ، الأستثمار والتحليل الاستثماري ، المرجع السابق .

[12] Demers, Fanny S., Michael Demers, and SumruAltug.“Investment Dynamics.”Chapter. In *Dynamic Macroeconomic Analysis: Theory and Policy in General Equilibrium*, edited by SumruAltug, Jagjit S. Chadha, and Charles Nolan, 34–154. Cambridge: Cambridge University Press, 2003, https://doi.org/10.1017/9781139165235.004.

[13] د. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبى المباشر فى عصر العولمة ،دراسة مقارنة لتجارب كل منشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، المكتبة العربية ، ط ٢ ، مجلد ١ ، ٢٠١٠ https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb120797-5121371&search=books. تاريخ الوصول ٢٠٢٠/٨/٢ .

[١٤]د. عبد الحسين جليل الغالبي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و سياسات اجتذابه نحو العراق، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد،
مجلة الغري، العدد الثامن، السنة الثانية، ٢٠٠٧ .

[١٥] وزارة التجارة والصناعة القطرية ، ندوة تحت عنوان: «آفاق الاستثمار في دولة قطر: الفرص والتحديات» ٢٠١٩/١٠/٤ . https://www.al-watan.com/PrintNews.aspx?id=204910.

[١٦]د. حسين محمد مصلح محمد ، التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار ، ص ٢٢ ، بدون سنة طبع ، http://law.tanta.edu.eg/files .

[١٧] المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وائتمان الصادرات ، تقريرمناخ الأستثمار في الدول العربية ، يوليو ٢٠٢٠ . file:///C:/Users/ALSUROOR/Downloads/Investment-Climate-Report-2020-Arabic.pdfتاريخ الوصول ٢٠٢٠/٨/٣ .

[١٨] د. حسين محمد مصلح محمد ، التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار ، المرجع السابق .

[١٩] مفتاح عامر سيف النصر ، الاستثمارات الأجنبية المعوقات والضمانات القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٦ .

[٢٠] عجة الجيلاني ، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات) ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٠٢ .

[٢١] د. كمال البصري، مشكلة ضعف الاداء الاقتصادي: دور الدين والدولة والمجتمع، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، مقال لغرض الارتقاء بالواقع الاقتصادي نحو الافضل (في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين واصلاح السياسات الاقتصادية) ، بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٥. http://www.alnoor.se/article.asp?id=100653

[٢٢] د. أحمد المجذوب ، حوار حول العجز .. تحد رئيسي للسودان ، ١٥/May / ٢٠١٧ . https://www.al-watan.com/PrintNews.aspx?id=76995

المصادر

References

I. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

II. قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

III. قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠ رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠.

IV. نظام بيع وإيجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.

V. د. أحمد المجذوب ، حوار حول العجز .. تحد رئيسي للسودان ، ١٥ May//2017 https://www.al-watan.com/PrintNews.aspx?id=76995/

VI. د. فاتن عبد الأول منشى ، الاستثمارات العربية : كمدخل للتكامل الاقتصادي ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٩ .

VII. د. قيصر يحيى جعفر ، الوافي في شرح احكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (دراسة تحليلية لقانون الاستثمار العراقي وتعديلاته والتشريعات المتعلقة به) ، بغداد ، ٢٠١٨ .

VIII. د. دريد كامل آل شبيب ، الأستثمار والتحليل الاستثماري ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩.

IX. د. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبى المباشر فى عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، المكتبة العربية ، ط ٢ ، مجلد ١ ، ٢٠١٠ .

X. د. عبد الحسين جليل الغالبي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و سياسات اجتذابه نحو العراق، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري، العدد الثامن، السنة الثانية، ٢٠٠٧.

XI. د. حسين محمد مصلح محمد ، التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار ، بدون سنة طبع .

XII. د. كمال البصري، مشكلة ضعف الاداء الاقتصادي: دور الدين والدولة والمجتمع، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، مقال لغرض الارتقاء بالواقع الاقتصادي نحو الافضل (في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين واصلاح السياسات الاقتصادية) ، بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٥.

XIII. عجة الجيلاني ، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات) ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ٢٠٠٦ .

XIV. مجلس الدولة العراقي ، قرارات مجلس الدولة وفتاواه لعام ٢٠١٧ ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد .

XV. مفتاح عامر سيف النصر ، الاستثمارات الأجنبية المعوقات والضمانات القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٦ .

XVI. وزارة التجارة والصناعة القطرية ، ندوة تحت عنوان: «آفاق الاستثمار في دولة قطر: الفرص والتحديات» ٤/١٠/٢٠١٩ .

XVII. المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الأستثمار في الدول العربية ، يوليو ٢٠٢٠ .

XVIII. Collins, David. “Bilateral, Regional and Multilateral Investment Agreements and Investment Contracts.” Chapter. In An Introduction to International Investment Law, 33–64. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

XIX. Demers, Fanny S., Michael Demers, and SumruAltug. “Investment Dynamics.” Chapter. In Dynamic Macroeconomic Analysis: Theory and Policy in General Equilibrium, edited by SumruAltug, Jagjit S. Chadha, and Charles Nolan, 34–154. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.